التقارير

ريادة الأعمال في اقتصاد سنغافورة

لواء دكتور/محمد حسين
الهيئة العامة للاستعلامات

الملخص :

استطاعت سنغافورة في أقل من أربعة عقود بدءًا من الستينيات، وحتى مطلع الألفية الثالثة في تحقيق قفزة تنموية شاملة، من خلال اتباع سياسات اقتصادية متميزة، لتحقيق مناخ للاستثمار وريادة الاعمال وتحقيق التنمية المستدامة مما جعلها من أكثر المجتمعات نجاحاً على مستوى العالم في غضون بضعة عقود لا أكثر مما دفع سنغافورة نحو التقدم.

حيث يعد اقتصاد سنغافورة اقتصاد سوق حُر ، كما صُنف بانه الأكثر انفتاحًا في العالم، ويدعم الأعمال التجارية ، ويطبق متطلبات الشفافية الى درجة بالغة مما جعل اقتصادها متحررا من الفساد والممارسات الخاطئة، ويتمتع بدرجة عالية من ثبات الاسعار وارتفاع في حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي، حيث يعتمد اعتمادا كبيرا على الصادرات، وعلى الاخص في قطاع الالكترونيات والتصنيع، ومن المتوقع أن تحقق سنغافورة نموا اقتصاديا بنسبة 2,4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، وفقا لتقرير للّهتوقعات التنمية الآسيوية للّه الذي نشره بنك التنمية الآسيوي (ADB) ومن المتوقع ان يصل إلى 2,6 في المائة في 2025.

Abstract:

In less than four decades, from the 1960s, until the turn of the third millennium, Singapore was able to make a comprehensive development leap, by pursuing distinct economic policies, to achieve a climate of investment, entrepreneurship and sustainable development, making it one of the world's most successful societies in a few decades.

Singapore's economy is a free market economy, as ranked as the most open in the world, It supports businesses and applies transparency requirements to a considerable extent, thus freeing them from corruption and malpractice, It enjoys high price stability and high per capita GDP industry, where it relies heavily on exports, especially in the electronics and manufacturing sector s economic growth of 2.4 per cent of GDP in 2024, according to the Asian Development Outlook report published by the Asian Development Bank (ADB) is expected to reach 2.6 per cent in 2025.

مقدمة :

تعد جمهورية سنغافورة بلداً بالغ الصغر فى مساحتها تبلغ734.3 كم^2 عند الاستقلال عام 1965 ، كما أنها لا تمتلك أى موارد طبيعية على اراضيها ، ولا أى ثروة معدنية يمكن التنقيب عنها ، وقد نالت استقلالها فى وقت يعج بالاضطرابات السياسية فى منطقة تفتقر للاستقرار السياسى، وتتضمن نسيج سكانى متعدد الأعراق حيث يمثل الصينيون 75 % من اجمالى عدد السكان، فى حين يمثل الماليزيون 15 % والهنود 8% من نسبة السكان ، وباقى النسبة أعراق مختلطة، وبالمثل يوجد تنوع شديد فى العقائد الدينية.

وقد تمكّن لي كوان يو (رئيس الوزراء السابق) بعد ذلك بأربع سنوات من جعل السياسة في البلاد أكثر استقراراً؛ حيث وضع نظاماً قانونياً واضحاً، وفعّالاً يتم تنفيذه في أي وقت، وآمناً موثوقاً إلى حد ما، كل ذلك وغيره من الأسباب هَيَأ لسنغافورة حالة استقرار سياسيّ، إذ ساهم ذلك برفع مستوى جذب الاستثمارات؛ نظراً لوجود ظروف مُناسبة ومُلائمة للعمليّات الاستثمار، فلا بد أن المستثمر الأجنبيّ يرغب في وجود بيئة آمنة ومستقرة سياسياً ليقوم بإنشاء أعماله فيها، وكل ذلك ينصب بدوره في نمو الاقتصاد وازدهاره، وبالتالي نهضة الدولة وتطوّرها.

التطور الاقتصادي

تحظى سنغافورة بقطاع تجاريّ قويّ وحيويّ، وذلك بسبب سعيّ البلاد إلى اتباع العديد من السياسات والإجراءات الفعّالة للنهوض بهذا القطاع، ومنها إنشاء بنيّة تحتيّة أساسيّة متطوّرة مثل الميناء الرئيسيّ والذي يُعتبر ميناءً لحاويات نقل البضائع وحاوية الشحن، فهو يرتبط بأكثر من 600 ميناء في العالم، مما يجعله أكبر منشأة متكاملة في العالم، وما تجدّر الإشارة إليه أن سنغافورة تعمل على تطويره ليتسع ل 65 مليون حاوية شحن أو حاويات نقل البضائع بحلول 2030م، وعَمل الميناء عن كثب مع خطوط الشحن لبناء واحدة من أكثر شبكات النقل البحريّ كثافة في العالم، ومن الجانب الآخر يستقبل مطار تشانجي 6,800 رحلة جوية خلال الأسبوع إلى 330 مدينة حول العالم، والذي يضم مجمع الخدمات اللوجستية المسؤول عن خدمات الشحن والتجارة.

كما عملت سنغافورة على تغير نمطها الفكري من التحكم في التجارة إلى تيسير التجارة، والعمل على إنشاء نافذة وطنيّة موحدة لدَمج أكبر عَدد ممكن من المُعاملات التجارية في

برنامج رقمي واحِد، وخلق سُبل الدخول إلى الأسواق الرئيسيّة من خلال تكثيف اتفاقيات التجارة الحرّة، بالإضافة إلى تشجيع مشاركة القطاع الخاص؛ إدراكاً لأهميته في القرارات الخاصة بالسياسات، ورفع مستوى المنافسة بين القطاع الخاص والجهات الصناعية الأخرى؛ لزياد الفعاليّة والمهارة من الناحية التجاريّة، كل هذه الإجراءات وغيرها ساهمت بشكل كبير في تنمية القطاع التجاري، والذي بدوره ساهم في نهضة البلاد.

الآليات الاقتصادية :

ينطوي نجاح سنغافورة على عدة عوامل من أهمها الاهتمام بريادة الأعمال وخلق بيئة من الاستقرار التي عززتها رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، وفى هذا السياق يُؤثر عن « لى كوان يو « رئيس الوزراء المؤسس لسنغافورة قوله أنه « اذا أردت أن تنشىء حكومة جيدة لابد أن تسلم زمام المسئولية فيها لأشخاص جيدين « وذلك بعد قرار ماليزيا بالإنفصال، والتخلى عن جزيرة سنغافورة عام 1965 محدودة الموارد تعانى من الفساد الادارى والمالى والأمنى، حيث كانت تصنف آنذاك أنها واحدة من أخطر الأماكن خطورة فى العالم ، ولاسيما انها شهدت البلاد عقب الإنفصال عن ماليزيا وضعاً مترديا جداً يسوده الفوضى والبطالة والفقر وعدم الإستقرار.

بدأ « لى كوان يو « يغير فى أنظمة بلاده وسن قوانين جديدة ووضع حاجز للفساد الادارى والمالى للحكومة والشعب وإعتمدت سياساته فى الاستثمار على القوى البشرية حيث أصبح المواطن السنغافورى هو مفتاح النجاح للبلد من خلال التركيز على تعليمه وتنمية مهاراته فى التفكير والابداع وبرامج التدريب المتقدمة

ريادة الأعمال:

ريادة الأعمال هى القدرة على تطوير وادارة مشروع تجارى مع مراعاة المخاطر التى قد تواجه المشروع من قرارات العمل السيئة، والازمات الاقتصادية الطارئة ونقص التمويل وذلك من أجل تحقيق الأرباح، وتلعب ريادة الأعمال دوراً رئيسياً فى اقتصاد البلد لأنها تعمل علي ايجاد فرص عمل جديدة ينتج عنها تأثير متتالى فى الاقتصاد بما تمثله من اضافات الى الدخل القومى على شكل ايرادات ضريبية أعلى، وإنفاق حكومى أعلى مما يمكن الحكومة من استخدام هذه الايرادات في الاستثمار بالقطاعات الأخرى المتعثرة.

وقد حظيت ريادة الأعمال بإهتمام الحكومة من خلال العديد من المحاور:

المحور الأول : التعليم

يحظى الإبتكار وريادة الأعمال بتقدير كبير فى سنغافورة ويتم تشجيعهما فى نظام التعليم من خلال العديد من المفاهيم أهمها

1- دمج تعليم ريادة الأعمال فى المناهج الدراسية حيث تم دمج تعليم ريادة الأعمال فى المناهج الاساسية للتعليم ويشمل ذلك تنظيم ورش العمل وتقديم دروس من متخصصين حول ريادة الأعمال والقدرة على الابتكار وتقديم الانشطة اللامنهجية التى تعزز الابتكار وريادة الاعمال

2- مبادرات تشجيع ريادة الأعمال

حيث أهتمت الحكومة بتعزيز مبادرات ريادة الأعمال منها على سبيل المثال انشاء جامعة سنغافورة الوطنية (N U S) وجامعة ناينانغ التكنولوجية (N T V بالاضافة الى توفير الموارد اللازمة لدعم الطلاب أصحاب الرغبة فى متابعة الافكار المبتكرة

3- برنامج الحضانة والتسريع

يقدم التعليم برنامج تحت مسمى (الحضانة والتسريع) كافة أشكال الدعم للطلاب فى تطوير أفكارهم المبتكرة وتحويلها الى مشاريع ناجحة حيث يوفر البرنامج للطلاب المبتكرين الارشاد والتمويل وفرق التواصل لمساعدتهم على تحويل أفكارهم الى واقع ملموس

4- دعم الشركات الناشئة فى مجال التعليم

تبنت الحكومة العديد من المبادرات لدعم الشركات الناشئة فى قطاع التعليم ويشمل ذلك توفير التمويل وتقديم الحوافز الضريبية وتقديم خدمات الدعم مثل المشورة القانونية والمساعدات.

المحور الثانى : قوانين الأعمال

تحظى ريادة الأعمال بمجموعة متكاملة من القوانين فى سنغافورة تهدف الى توفير بيئة تجارية مواتية ومنظمة للشركات والمستثمرين وتنقسم تلك القوانين الى :-

- قانون الشركات المنشأة

يختص بتنظيم وتأسيس وإدارة الشركات بمختلف تنوعها من شركات عامة وأخرى خاصة وشركات محدودة ويتميز ببساطة الإجراءات وسرعتها لإشاء الشركات فى مرة لاتتجاوز 48ساعة عمل

- قانون حماية الملكية الفكرية

يختص بحماية حقوق الملكية الفكرية مثل حقوق الطبع والنشر والعلاقات التجارية وبراءات الاختراع والأفكار المبتكرة

- قانون العقود

ينظم عمليات التعاقد وإلتزامات الأطراف المتعاقدة فى الصفقات التجارية والأنشطة المتنوعة ويتميز بسرعة الفصل فى الخلافات وضمان حقوق الأطراف

- قانون حماية المستهلك

يحمى حقوق المستهلكين وينظم الممارسات التجارية ويكافح الإعلانات المضللة والغش التجارى

- قوانين العمل

تنظم بصورة واضحة الحقوق والواجبات للعاملين و أصحاب الأعمال وتنظم العلاقة بينهم

- قانون الضرائب

يحدد الالتزامات الضريبية للشركات والافراد وينظم اجراءات تقديم الاقرارات الضريبية وسداد الضرائب ويعطى مزايا ضريبية للشركات الناشئة والابتكارات الجديدة بالاضافة الى حزمة من الاعفاءات الضريبية فى حالات التعاون بين الشركات القائمة والاخرى الناشئة من أجل دعم الشركات الناشئة ودفعها للأمام

المحور الثالث : الدعم المالى والمساعدات الحكومية

تهتم الحكومة بالدعم المالى لريادة الاعمال من منطلق اهميتها ومشاركتها فى تنمية سنغافورة من خلال العديد من الاجراءات أهمها: .

1- الدعم المالى المباشر والبيئة المناسبة

حيث أنشأت الحكومة صندوق مخصص لتوفير التمويل المناسب للمشاريع الناشئة بالاضافة الى توفير بيئة مناسبة من بنية تحتية حديثة ومراكز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير الدعم المباشر لمشاريع ريادة الأعمال

2- المساعدات الحكومية غير المباشرة

حيث توفر الحكومة مجموعة من برامج الدعم الغير مباشر ويتمثل فى حزمة من المساعدات فى الادارة وأخرى حزمة مساعدات تسويقية للتسويق للاعمال الرائدة والمبتكرة

3- التدريب والتطوير

تقوم الحكومة بتقديم برامج تدريبية متميزة يهدف الى تعزيز المهارات الادارية والتكنولوجية لريادة الأعمال كما تهتم الحكومة بتطوير المشاريع الناشئة والاستثمار فيها

4- الشراكة مع القطاع الخاص

يتم تشجيع الشراكة بين الحكومة والشركات الخاصة الناشئة وتقديم الدعم اللوجيستى والاستراتيجى للشركات الناشئة كما تقدم الحكومة حزمة من المزايا لتشجيع الشراكة بين القطاع الخاص صاحب الأعمال التجارية الكبرى والقطاع الخاص للشركات الناشئة

5- انشاء المنظمات الحكومية الداعمة للابتكار

تهتم الحكومة بانشاء العديد من الجهات التى تهتم بالريادة والابتكار ومنها

1. وكالة العلوم والتكنولوجيا والأبحاث (A* STAR)
2. مجلس التنمية الاقتصادية (EDB)
3. المؤسسة الوطنية للأبحاث (NRF)

وجميعها تهدف لتشجيع الابتكار وريادة الأعمال

المحور الرابع : الاهتمام بانشاء وتنمية مراكز أعمال بطبيعة عالمية

ركزت الحكومة فى سنغافورة على انشاء مراكز أعمال ذات طبيعة عالمية من حيث بنياتها الأساسية ومرافقها الحيوية والاتصالات والتكنولوجيا المتاحة بها فخلفت أماكن جذب للاعمال الرائدة ومن أبرز تلك المراكز :-

- منطقة مارينا باى

تعد واحدة من أكثر المناطق الرئيسية فى سنغافورة التى تحتوى على العديد من المكاتب التجارية والسياحية والفنادق الفاخرة والمطاعم العلمية والمتاجر ذات الماركات الدولية

- مركز سنترال

هو مركز للأعمال والتجارة والتسويق بوجود مكاتب وفروع الشبكات العالمية الكبرى

- مركز تانجونغ باغ

واحد من أهم مراكز الأعمال يحتوى على العديد من المبانى الراقية ذات التجهيزات العالمية بالاضافة الى أكثر من (40) مركز تجارى عالمى

- بلازا رفلز

يتميز بموقفه الحيوى ويجمع بين المكاتب التجارية ومراكز التسوق وشركات الخدمات المالية

- منطقة هاربور فرونت

تتوسط الجسر الشهير بينها وبين منطقة مارينابای الشهيرة وتضم العديد من المصارف والشركات العالمية

- رافلز كويل

هى منطقة هادئة وراقية وتتضمن العديد من المكاتب التجارية الفاخرة ومكاتب السياحية ومكاتب الصناعات الالكترونية والاعلامية بالاضافة إلى منطقة متميزة فيما تقدمه للأعمال الرائدة من خدمات لوجيستية

حجم سوق التكنولوجيا المالية :

تعد سنغافورة من أهم الدول في جنوب شرق آسيا يمكن للمستثمرين ورجال الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية، نظراً للدعم التنظيمي، والمعاهدات الضريبية، والملكية، وهياكل الأسهم، كما أن مكانتها السياسية الودية في المنطقة تجعلها مكاناً جيداً للإبداع والتوسع في أسواق أخرى.

حيث تركزت معظم أنشطة الشركات الناشئة والتمويل على تسهيل المدفوعات والقروض لمساعدة المزيد من الأشخاص في جنوب شرق آسيا في الوصول إلى الأموال، ومع نضوج

مجال المدفوعات والإقراض، تظهر قطاعات فرعية جديدة، لقد غيّر الوافدون الجدد إلى قطاع التكنولوجيا المالية توجهاتهم واستكشفوا المساحات البيضاء في إدارة الثروات، وأسواق رأس المال، وتكنولوجيا التأمين، والتكنولوجيا التنظيمية، وتحليلات البيانات.

وبحلول عام 2029، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 10.24٪ خلال الفترة المتوقعة (2024-2029) كان لجائحة كوفيد-19 تأثير كبير على سوق التكنولوجيا المالية في سنغافورة عندما اندلعت على الرغم من أن الوباء هز الكثير من الصناعات، إلا أن قطاع التكنولوجيا المالية صمد بشكل جيد، وفي بعض الحالات، كان أداءه أفضل بسبب ذلك. ومع تفشي الوباء، زاد الطلب على الخدمات الرقمية مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والمدفوعات الرقمية، وقد أعطى هذا لشركات التكنولوجيا المالية فرصًا جديدة للتوصل إلى طرق جديدة لتلبية الاحتياجات المتغيرة للشركات والمستهلكين، ومع تطبيق تدابير التباعد الاجتماعي، حدثت زيادة في معاملات التجارة الإلكترونية، وأدى ذلك إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يريدون طرقًا آمنة وسريعة للدفع، مما ساعد على نمو صناعة التكنولوجيا المالية.

اتجاهات سوق التكنولوجيا المالية:

لقد كانت تقنية Blockchain محركًا مهمًا لسوق التكنولوجيا المالية في سنغافورة، لقد أثبتت سنغافورة نفسها كمركز رائد لابتكار تقنية البلوكشين، حيث تعمل العديد من الشركات الناشئة والشركات القائمة على مشاريع متعلقة بالبلوكتشين. لقد مكنت تقنية Blockchain من تطوير حلول دفع آمنة وفعالة، وقد أدى ذلك إلى نمو شركات الدفع الناشئة القائمة على تقنية blockchain، والتي توفر خدمات دفع سريعة ومنخفضة التكلفة وآمنة عبر الحدود، حيث تتمتع تقنية Blockchain بالقدرة على إحداث ثورة في تمويل التجارة من خلال تحسين كفاءة وشفافية العملية، وتستخدم الشركات في سنغافورة بالفعل منصات التمويل التجاري القائمة على تقنية blockchain، والتي تمنحها حلول تمويل تجاري أكثر بساطة وأمانً.

وفي فبراير 2024، قدّم نائب رئيس وزراء سنغافورة ووزير المالية لورانس وونغ «Lawrence Wong» الموازنة للسنة المالية 2024؛ وألقت الموازنة الضوء على تخصيص تمويل بقيمة 2 مليار دولار سنغافوري لتحسين الاقتصاد الرقمي في إشارة إلى التوجّه المتزايد نحو الابتكار المالي وتبني الأصول الرقمية.

الخاتمة:

لقد استطاعت سنغافورة تحقيق العديد من الإنجازات الاقتصادية من خلال تطبيق سياسات عامة رائدة لتطوير البنية التحتية لتكون عالية المستوى، كما أقامت العديد من شبكات الربط لمئات الموانئ في جميع أنحاء العالم، والاهتمام بالقطاع الخاص، ووضع العديد من السياسات المشتركة بينهما خصوصاً في خدمات الموانئ، وقد ساهم ذلك بشكل كبير في زيادة حجم السلع مما جعلها قادرة على الاستثمار في 40 محطة شحن على مستوى العالم، هذا كله من خلال تقديم الحوافز وتوفير المناخ الملائم للاستثمار، وريادة الاعمال.

إلا أن هناك تحديات تواجهها ومنها: التحديات البيئية والتغيرات الجيوسياسية في المنطقة، بالإضافة إلى توجهات الاقتصاد العالمي، حيث أن نهضة سنغافورة الاقتصادية تعكس الجهد والرؤية التي قامت بهما الحكومة والمجتمع السنغافوري، ومدي قدرتها على مواجهة التحديات المختلفة، ومن ثم تعتبر نموذج رائد في ريادة الاعمال لدول العالم حول كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية والازدهار من خلال الاستقرار السياسي والتنوع الاقتصادي.